الميثـــاق الوطنـــي 7

يظل الميثاق الوطني أعظم برنامج سياسي جادت به الحركة الوطنية اليمنية في تاريخنا المعاصر حيث دشن شعبنا اليمني من خلاله مرحلة جديدة في تاريخ تطوره السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بزعامة القائد المؤسس علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام..

فهـذه الوثيقـة الوطنيـة المؤتمرية تمثل امتداداً طبيعياً لبيان الثورة اليمنية «26 سـبتمبر 1962م و14 أكتوبر 1963م» وأهدافها ومنطلقاتها وخلاصة للفكر اليمني المعاصر حيث شـارك في صياغة الميثاق الوطني كل القوى والاتجاهات والمشارب السياسية والاجتماعية والدينية والفكرية، وخرجت الى الواقع بعد حوار استمر قرابة عامين في بداية ثمانينيات القرن الماضي قاده بجدارة الزعيم التاريخي علي عبدالله صالح، ومن ثم تم الاسـتبيان الشـعبي الواسـع على هذه الوثيقة الوطنية، وتم اقرار الميثاق الوطني بصيغته النهائية في المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشـعبي العام المنعقد في العاصمة صنعاء بتاريخ 24 أغسطس 1982م والذي شارك في أعماله 1000 مندوب مثلوا اليمن بكل قواه السياسية وتوجهاته الفكرية.

صحيفة «الميثاق» ونظراً لأهمية مضامين الميثاق الوطني تعيد نشره في حلقات تعميماً للفائدة وفقاً للتعديلات التي أجريت على الميثاق الوطني في المؤتمر العام الخامس الدورة الأولى للفترة 25 يونيو -2 يوليو 1995م، والتي جاءت لتواكب المتغيرات التاريخية عقب اعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م..

الباب الرابع: الدفاع الوطني

أولاً: في مجال القوات المسلحة:

لقد كانت الثورة اليمنية ومنذ انطلاقتها الأولى مدركة وواعية لأهمية بناء القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، فجعلت الهدف الثاني من أهدافها «بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها».

لقد كانت القوات المسلحة تشارك الشعب في جميع آلامه وتعبر عن إرادته وتطلعاته وكان لها دور كبير في مناهضة الحكم الفردي المُباد، وفي الانتفاضات والحركات الوطنية التي توجت بثورة «سبتمبر وأكتوبر» التي أطاحت -وإلى الأبد- بالحكم الفردي المستبد والاستعمار البغيض وأعادت لليمن حريته، وترجمت طموحات الجماهير اليمنية في أهداف الثورة الستة.

ولقد سجلت القوات المسلحة وقوات الشرطة والقوات الشعبية أشرف صفحات النضال البطولي، في الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة ومكاسبها ودحر قوى الخيانة والتآمر.

وإذا كان العمل الوطني بصورة عامة واجباً، فإن العمل في القوات المسلحة من أقدس الواجبات، لأنه خدمة لحماية الوطن الذي نستظل جميعاً بسمائه والذي يمثل رمز وجودنا كشعب وكدولة، ومن أجل ذلك تأتي أهمية أداء خدمة الدفاع الوطني كواجب مقدس ومفروض على كل من بلغ سن الخدمة الإلزامية، لأن ذلك يعزز لدى الشباب روح التضامن والمساواة ويعزز الشعور بالواجب في نطاق المشاركة في الدفاع الوطني ومهام التنمية تحقيقاً لشعار:

«القوات المسلحة للدفاع والبناء»

وعلى هذا الأساس فإنها قوات للدفاع عن الوطن وسيادته واستقلاله ووحدته، وليست قوات للاعتداء والتوسع.

وما دامت هذه هي طبيعتها فإن بناء هذه القوات يجب أن يتركز على الكيف قبل الكم بانتقاء أفضل وسائل التدريب والتعليم وتطوير وتحديث القوات المسلحة -تدريباً وتنظيماً وتسليحاً- لتساير روح العصر وتطور وسائل الحرب الحديثة، بحيث تصل إلى المستوى الذي يمكنها من أداء واجبها الوطني، والإسهام والمشاركة في القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ومن أجل ذلك يجب علينا الاهتمام بالكليات والمعاهد والمدارس العسكرية، وتطوير مناهجها وبرامجها والتركيز على محو الأمية، ونشر الثقافة الوطنية، كما يجب إعداد الفرد إعداداً روحياً ووطنياً وترسيخ الأهداف الوطنية والدفاع عنها والولاء الوطني والابتعاد عن الولاءات الضيقة ليكون الولاء -أولاً وأخيراً- لله وللوطن، وتعميق احترام الشعب وحقوقه وحرياته وحماية واحترام مؤسساته الدستورية ومبادئه الديمقراطية.

على أن تكون قوات الشرطة وقوات الاحتياط والقوات الشعبية رديفاً لمساندة قواتنا المسلحة، عندما تدعو الضرورة إلى ذلك.. ومن ثم ينبغي العمل على تحسين أوضاع أفراد القوات المسلحة وتحقيق الضمان الاجتماعي لهم أثناء الخدمة وبعدها، ورعاية أسر الشهداء الذين وهبوا حياتهم دفاعاً عن الثورة والجمهورية.

كما أنه من غير المنطق أن نتصور إمكانية بناء قوات مسلحة منضبطة وقادرة على تحمل مسئولياتها بمعزل عن استكمال بناء نظامنا الديمقراطي الإسلامي، وذلك أن نظام الدولة حلقات محكمة مترابطة فإذا فقدت حلقاتها هذا الربط المحكم فإن الخلل يشمل كل الحلقات.

ثانياً: في مجال قوات الشرطة:

إذا كان بناء القوات المسلحة لحماية الوطن واستقلاله وسيادته أمراً في غاية الأهمية، فإن استكمال بناء قوات الشرطة على أسس حديثة وعلمية يضارع في أهميته نفس الأهمية لاستكمال بناء القوات المسلحة.

فحماية أمن وسلامة المواطن والمجتمع ومكافحة التجسس والنشاطات المعادية لبلادنا وأمنها واستقرارها لايقل أهمية عن حماية حدود الوطن واستقلاله.

ومن هنا تبرز الأهمية في الارتفاع بوعي قوات الشرطة إلى هذا المستوى السامي من المسؤولية، فإذا مارست قوات الشرطة واجباتها بهذا الوعي المسئول فإنها ستكون عاملاً أساسياً لضمان الحريات الفردية والعامة ورادعاً لكل من يخرج عن النظام والقانون وأداة خيرة في ترسيخ قواعد الأمن والاستقرار وتحقيق العدل.

كانت القوات المسلحة تشارك الشعب في جميع آلامه وتعبّر عن إرادته وتطلعاته

سجلت القوات المسلحة والشرطة والقوات الشعبية أشرف صفحات النضال في الدفاع عن الثورة والجمهورية

القوات المسلحة وقوات الشرطة مؤسسة وطنية تحمي السيادة والاستقلال وتحافظ على المنجزات

وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن الأجهزة الأمنية يجب ألا تتحول إلى أداة قمع وإرهاب في يد أي جهاز من أجهزة الدولة أو في يد أي مسئول أياً كان، وأن تكون علاقتها بالمواطنين علاقة طيبة، وفي إطار شعار «الشرطة في خدمة الشعب» كما أنه لا بد من أن تتحدد المهمات الملقاة على عاتق أجهزة الشرطة بحيث لا تختلط عليها المهمات الإدارية والضبط الإداري بالمهمات المتعلقة بتنفيذ العدالة والأحكام الشرعية.

ولتحقيق ذلك لا بد أن يملك القضاء والنيابة العامة كل السلطة لمنع كل الأجهزة من أي عمل يخالف الدستور والقوانين.

إن القوات المسلحة وقوات الشرطة مؤسسة وطنية تحمي السيادة والاستقلال وتحافظ على المنجزات والمكتسبات، كما أن الانخراط في صفوف القوات المسلحة وقوات الشرطة وأداء خدمة الدفاع الوطني شرف ومسئولية، ويمثل ذلك أروع مظاهر الوحدة الوطنية، فيجب أن يكونوا بمنأى عن الحزبية والولاءات الضيقة.

الباب الخامس: السياسة الخارجية

عبر مراحل تاريخية، كانت اليمن تلعب أدواراً فعالة في منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وبحكم كثافتها السكانية في شبه الجزيرة العربية والخليج، وتستطيع اليمن اليوم أن تؤدي دوراً أكبر وتترك أثراً ملموساً في الساحة العربية والدولية.

ولا بد لنا أن نؤكد أن قدرة بلادنا قد تزايدت فعاليتها في المجالين العربي والدولي.

وحتى تكون لنا سياسة خارجية ثابتة ذات أثر ملموس، لا بد أن تكون متوازنة ومتطابقة مع سياستنا الداخلية التي تضمنها هذا الميثاق، انطلاقاً من أهداف الثورة اليمنية، ذلك أن قيام الدولة على أسس ديمقراطية ومؤسسات دستورية وصيانة حرية وكرامة المواطنين وتوطيد الاستقرار وتحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع اليمني، والاعتماد على النفس، ونبذ التواكل وإزالة مظاهر وأسباب التخلف، يجعل من تحركنا الخارجي عملية سهلة ومفهومة ومقبولة وفعالة، ولا بد أن نضع منهجاً واضحاً لأسلوب التطبيق العملي لتلك السياسة العامة حتى تنسجم مع مواقفنا الصادقة والواضحة من قضايانا الوطنية والعربية والإنسانية، ذلك أن العلاقات الخارجية اليوم أصبحت في منتهى التشابك والتداخل والتعقيد والحساسية.

فقد اختلطت المصالح الاقتصادية والسياسية بالتيارات الفكرية المتنوعة اختلاطاً يجعل تحديد منهج واضح المعالم في مجال السياسة الخارجية أمراً في غاية الصعوبة، وقد زاد من هذه الصعوبة تطور وسائل الاتصالات الحديثة التي جعلت الفواصل الجغرافية والفكرية والحضارية شبه منعدمة، وصار من المستحيل على أي دولة أن تنغلق وتتقوقع على نفسها أو أن تمنع نفسها وشعبها من التفاعل والتعامل مع بقية دول وشعوب العالم.

ومن هنا فقد أصبح وضوح مبادئ وأساليب السياسة الخارجية لا يكفي وحده لقيام علاقات متكافئة بيننا وبين الدول الأخرى، إذ لا بد مع ذلك أن نبقى في غاية اليقظة والحس المرهف حتى لا نقع -دون أن نشعر- فريسة لنفوذ الاستعمار الجديد الذي يتستر وراء الكثير من الأقنعة البراقة المادية والفكرية ليخفي الوجه القبيح للاستعمار القديم.

وهذا النوع من الاستعمار المقنع لم تعد تمارسه الدول الكبرى وحدها، لأن دولاً صغيرة تابعة لها اعتقدت أن من حقها هي الأخرى إيجاد مناطق نفوذ لحسابها الخاص ما دامت قادرة بإمكاناتها المادية أو الحزبية أو العسكرية على مزاولة أساليب استعمارية مقنعة أو مكشوفة تبسط نفوذها أو تستولي على أرض الغير أو تزاولهما معاً، وكمثال على ذلك دور إسرائيل بعد زرعها في قلب الوطن العربي.

ولذلك يجب أن تكون علاقتنا الخارجية مع جميع الدول واضحة كل الوضوح وقائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ومبدأ التعامل بالمثل.

ولما كان ارتباطنا بالأمة العربية قدراً ومصيراً فإنه يتوجب علينا أن نواصل تفاعلنا الجاد مع كل أماني وطموحات الأمة العربية في تطوير وتنمية مجتمعاتها وتوظيف طاقاتها من أجل بناء المجتمع العربي القوي، في أفكاره ووسائل حياته، المتمسك بعقيدته وقيمه.

وهذه الحقيقة تفرض علينا أن يكون لنا تفكير خاص بأولوية العلاقات القائمة، فبحكم موقعنا وواقعنا لا بد وأن تكون لنا علاقات متميزة بالأشقاء في دول شبه الجزيرة العربية والخليج، تقوم على الوضوح والتعامل المتكافئ والاحترام المتبادل وتتطور بالممارسة الأخوية لإبراز المصالح المشتركة من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية وتعاون ثقافي وإعلامي واجتماعي تساعد في مرحلة من المراحل على وضع اللبنة الأولى من صرح الوحدة العربية المنشودة، لأننا جميعاً جزء لا يتجزأ من الأمة العربية إيماناً بوحدة الوطن العربي كمبدأ راسخ لا يتزعزع، ونضالنا من أجل بلوغ الوحدة العربية المنشودة في مقدمة أهدافنا القومية.

كما أنه ينبغي أن نكون سنداً قوياً ودعماً حقيقياً لكل قضايا أمتنا العربية العادلة، لا سيما قضية فلسطين التي تعتبر في مقدمة القضايا المصيرية، ومن الضروري أن يكون لبلادنا دور أساسي في التضامن العربي والإسلامي، وأن نجعل من التفاهم والتحاور أساساً لحل المشاكل بين الدول العربية والإسلامية، بدلاً من استخدام الوسائل التي لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة العربية والإسلامية.

ولما كان السلام هو هدف البشرية وغايتها المنشودة، وفي ظله يمكن أن يسود الرخاء والعدل وأن تنتشر الرفاهية في كافة أصقاع المعمورة، فإننا نرى أن السلام القائم على العدل لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع ضوابط تمنع الدول الكبرى من استمرار استغلال الدول الصغيرة وتوقف ممارسة عدوان أي دولة على دولة أخرى.

ولهذا فإن التمسك بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وتضامن دول العالم الثالث والالتزام التام بمبادئ عدم الانحياز وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الإسلامية ودول العالم الثالث من شأنه أن يوجد معادلة مقبولة لحفظ التوازن بين الدول العظمى ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسليم بأهمية توفير سلام عادل تنعم به البشرية..

وعلينا أن نعمل متضامنين مع الدول النامية لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد، يحقق قيام علاقات اقتصادية متكافئة قائمة على تبادل المنافع، يلزم الدول الغنية والدول الصناعية المتقدمة بتقديم المساعدات للدول النامية، ويمكنها من استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي والاستفادة منه في جميع المجالات حتى تتمكن هذه الدول من اللحاق بركب الحضارة الحديثة.

وبالتالي فإن سياستنا الخارجية ينبغي أن تقوم على انتهاج سياسة الانفتاح في التعامل مع مختلف الدول في إطار الأسس التالية:

1- ألا يمس هذا التعامل كرامة الدولة واستقلالها السياسي والاقتصادي ووحدة أراضيها وشعبها.

2- أن تقوم العلاقات على أساس الاحترام المتبادل والتعامل المتكافئ وألا تتجاوز حدود المصالح الأساسية للبلاد.

3- أن تكون العلاقات المتميزة مع دول شبه الجزيرة العربية والخليج «واضحة ومتكافئة» وسيلة من وسائل السعي المتواصل لتحقيق تعاون عربي شامل يدفع بقضية الوحدة العربية الشاملة خطوات إلى الأمام.

4- أن يستمر التزامنا بسياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز في الصراعات الدولية، وأن نواصل دعم مبادئ التعايش السلمي بين الأمم، والاسهام في قيام تضامن عربي إسلامي، وأن يكون لنا وجود فعال في لقاءات وجهود دول العالم الثالث، ودول عدم الانحياز، وفي نطاق الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

5- أن يستمر تأييدنا حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض سياسة التمييز العنصري.

الخاتمة

وأخيراً فإن هذا الميثاق الوطني قد تضمن أهم المبادئ والأسس التي توحد كل فئات الشعب وتربط القاعدة الشعبية بالقيادة في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي القائم على:

* الإيمان المطلق بالعقيدة الإسلامية منهجاً ونظاماً وسلوكاً.
* ديمقراطية الحكم، متمثلة في المؤسسات الدستورية، وفي صيانة الحريات الكاملة للشعب والوطن.
* العدالة الاجتماعية، التي تضمن تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتضمن تكافؤ الفرص والكفالة الاجتماعية لكل مواطن.
* الولاء الوطني، المرتبط بالولاء لله، والذي نصون به سيادة الوطن واستقلاله، ونرسخ به وحدته أرضاً وشعباً وحكماً.
* تمكين الدولة والشعب من تنفيذ خطط التنمية وتطوير الحياة في جميع المجالات.
* استكمال بناء وتنظيم القوات المسلحة والأمن، للدفاع عن الوطن وحماية أمن وسلامة المواطن والمجتمع.
* إرساء قواعد الاستقرار السياسي داخلياً وخارجياً، واعتماد التعددية الحزبية، وتداول السلطة سلمياً وديمقراطياً.

وإذا كان ذلك الفهم وتلك القناعة منا لما ورد في هذا الميثاق ذات أهمية، فإن الدفاع عن أهدافه والعمل بما جاء فيه هو الأكثر أهمية وضرورة لدعوة جميع فئات الشعب الى التمسك بما فيه نجاح مسيرة التطور والرخاء الاقتصادي والاجتماعي، والاستقرار السياسي في ظل الوحدة الوطنية الصادقة، والتي تعتبر في الحقيقة الأساس لضمان كل عمل وطني شريف ولنجاح كل خطة موضوعة، وبدونها لن يتسنى لنا بلوغ أي من طموحاتنا المشروعة في هذه الحياة.

وإذا كان هذا الميثاق يشكل الإطار الفكري لتوجهاتنا، فإن برامج العمل يجب، ألا تخرج عن هذا الإطار مهما اختلفت أساليبها في التطبيق.

ذلك أن تحرُّك النشاطات الشعبية والحكومية ضمن هذا الإطار الفكري، يجعل التحرك تحركاً بنَّاءً يجنبنا مخاطر الانقسام، ومغبة الانتماءات غير الوطنية، ومساوئ الاجتهادات الفردية والتكتلات النفعية، ويجعل التنافس السلمي الخلاق في ظل الممارسات الديمقراطية بديلاً للصراعات الهدَّامة.

فلنمض قُدُماً متحدين ومتعاونين نحو مستقبل زاهر وشريف، معتمدين -بعد الله- على أنفسنا وعلى وحدتنا وقدراتنا الذاتية كي نبلغ كل أمانينا وطموحاتنا.

«والله ناصرنا وهو نعم المولى ونعم النصير»..

فكرة الميثاق الوطني وصياغته

نشوان محمد المزيجي

مع أن الأوضاع اليمنية في عام 1980م كانت معقدة إلى حد كبير، والسلطة في صنعاء تقود معارك دفاعية ضارية أمام هجمات الجبهة الوطنية التي رمت بكل ثقلها في الساحة السياسية والعسكرية لزعزعة نظام الحكم، إلى جانب اضطراب القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، والتوترات في العلاقات الخارجية مع دول الجوار، والكثير من المشاكل الاقتصادية والهموم الوطنية.. كان الرئيس صالح يتداول فصول تلك الأزمات بمنظور فكري منهجي عميق، تتشكل تصوراته الفلسفية داخل إطار من الوعي المعرفي الكبير بالمفردات التاريخية والحضارية، والاستيعاب الكامل لأبجديات الواقع وتطوراته السياسية، وفي سبيل الوصول إلى صياغات جديدة وعملية تؤسس هياكل المرحلة القادمة، وتكون نواه حقيقية، لبرامج العمل الوطني لجميع القوى السياسية والاجتماعية في الساحة اليمنية.

إذاً أخذت مسيرة بناء الدولة اليمنية تسلك منحى تكامليا متقدما منذ يوم 27 مايو 1980م الذي صدر فيه القرار الجمهوري رقم «5» لسنة 1980م والذي القيادة اليمنية من خلاله قرار بإيجاد «ميثاق وطني» يوحد القوى اليمنية المختلفة على منهج فكري واضح وثوابت استراتيجية ملزمة، وقد نص القرار على تشكيل لجنة حوار وطني تتحمل على عاتقها مسئولية صياغة أفكار الميثاق الوطني.. وتتألف هذه اللجنة من «51» عضواً بما فيهم رئيس اللجنة «حسين عبدالله المقدمي».

ويمكن تفسير هذه الخطوة على إنها حصيلة استنباط واقعي ومنطقي لمعطيات الساحة اليمنية والإفرازات الناتئة في مختلف محطات الحركة الثورية والآلام، والإحباطات للرموز الثورية.. فقد ظن البعض في تلك المرحلة من مسيرة النظام الجمهوري أن الوطن آيل للانتكاس، وإن الثورة تعيش أيام احتضارها الأخير، ولم يبق منها غير اسمها، وبعض «القشفات» الدستورية المعطلة، وثمة آلاف من المناضلين القابعين بعيدا عن دوائر الحكم يلوكون الذكريات البطولية، ويأسفون على واقع مرير، تتجاذب أطرافه قوى وطنية ممزقة وصراعات دموية مرعبة، وفوضى سياسية عارمة، وإرادة سياسية مخذولة لم تسعفها تجاربها بنفض عوالق الماضي السحيق والانبعاث بفكر مجدد يحمل هوية الوطن كان طبيعياً ألا يمتطي الرئيس علي عبدالله صالح جواداً خاسراً جربه الأسبقون، ولا أن ينتظر من ينتزع الرهان على مستقبل الوطن من بين أيدي صناع الثورة الستمبرية لأن اللبيب أقدر من غيره على تحليل جدلية العلاقات الناشئة في زمن الثورة وقراءة أسرار الانكفاء على حالة التردي، واستلهام دروسه، وبلورة وضع جديد، وعناصر مغايرة جديرة بانتشال الوطن من أزمته الراهنة، ومن هنا يصبح مشروع صياغة الميثاق الوطني مسألة انبعاث تجديد معاصر للكينونة اليمنية فكرا، وإنسانا، ودولة.. وهذا الانبعاث سيكون بمثابة الأداة الفاعلة التي سيرمي عليها الرئيس صالح كل ثقله السياسي وبرنامجه العملي، ورهاناته المرحلية لمشاريع بناء الدولة اليمنية الحديثة، لأنها ستكون عصا التوازن التي تمسك بها مختلف القوى الوطنية السياسية والاجتماعية، والحكومية أيضاً.. هناك من يقول إن فكرة صياغة «ميثاق وطني» كانت قد طرحت في أواخر عهد الرئيس عبدالله السلال حين عقد مع القيادات السياسية اجتماعاً في مدينة «الحديدة».. ووقع المجتمعون بيانا اقترح «الأعداد لوضع ميثاق وطني يحدد الأهداف السياسية للمرحلة القادمة، ويرسم الخطوط الرئيسية التي تلتقي وتجمع عليها فئات الشعب».. لكن انفلات الأوضاع السياسية وتدهورها إلى ابعد الحدود حال دون ذلك، وقاد إلى الإطاحة بنظام السلال بحركة 5 نوفمبر 1967م.. أما في الفترة موضع البحث، فإن فكرة الميثاق الوطني كان لها صداها الكبير ووقعها المؤثر بين أعضاء مجلس الشعب التأسيسي حين عرضها الرئيس صالح لأول مرة، باعتبارها كانت تمثل أقوى خيارات المرحلة للخروج من الأزمة الوطنية، ومواجهة الاختراقات الفكرية التي زادت المسألة الوطنية اليمنية تعقيداً، وفاقمت أخطارها، وعلى هذا الأساس تم تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة حسين المقدمي وعضوية خمسين آخرين، يمثلون جميع شرائح المجتمع اليمني علماء.. ومفكرين ومشائخ وعسكريين مثقفين وغيرهم وفقا لما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم «5» لسنة 1980م.. ونصت المادة الثانية على تحديد مهام لجنة الحوار الوطني في تقصي آراء ووجهات نظر المواطنين حول مجمل القضايا الأساسية التي تهم المواطن والوطن، والتعرف على تطلعاتهم وتصوراتهم الفكرية من خلال طرح مشروع الميثاق الوطني.. ونص القرار أيضا على توزيع استمارات استبيان وإبداء آراء المواطنين عليها وتلخيص النتائج وتقديم التوصيات والرفع إلى رئيس الجمهورية.

بينما نصت الفقرة «ج/د» من المادة الثالثة للقرار على رفع الصيغة النهائية من الميثاق إلى رئيس الجمهورية ليقوم بدوره بتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الشعبي العام.. وبناء على ما تقدم، عقدت لجنة الحوار الوطني اجتماعها الأول بتاريخ 12 يونيو 1980م.. في «نادي الضباط» بالعاصمة صنعاء، وترأس أعمال الاجتماع رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، وكان على اللجنة أن تضع وتقر اللائحة الداخلية لعملها، وتحدد لجانها الفرعية، ثم تقوم بحملاتها الإعلامية في مختلف أرجاء اليمن، إضافة إلى توزيع استمارات الاستبيان ونسخ من مشروع «الميثاق الوطني» على المواطنين.

وبتاريخ 14 ديسمبر 1980م عقدت جميع اللجان الفرعية للجنة الحوار الوطني اجتماعا موسعا في «نادي الضباط» برئاسة رئيس الجمهورية، تم خلاله جدولة الأعمال وفقا لسقف زمني معلن، وتوعية اللجان الفرعية بمهامها، فكان أن باشرت تلك اللجان حملاتها الإعلامية بدء من يوم 16 ديسمبر 1980م ولغاية 4 يناير 1981م وخلال تلك الفترة عقدت اللجان «250» مؤتمراً مصغراً، وزعت خلالها «100,000» نسخة من مشروع الميثاق الوطني، إضافة إلى «200,000» استمارة استبيان الآراء.. بلغت لجنة الحوار الوطني أهم وأدق أعمالها في يوم الأحد 15 فبراير 1981م.. وعقدت اجتماعها برئاسة رئيس الجمهورية، وباشرت بأعمال الفرز والصياغة مستهدية بآراء الأغلبية وتصوراتهم ومقترحاتهم إلى أن تم الوصول إلى الصيغة النهائية لمشروع الميثاق الوطني.. وفي يوم الأحد 4 أكتوبر 1981م.. استعرضت لجنة الحوار الوطني المشروع، وتمت المصادقة عليه بالإجماع فرداً فرداً بطريقة رفع الأيادي للتصويت.

أهداف الميثاق الوطني

تبلورت فكرة «الميثاق الوطني» لدى القيادة اليمنية كمنهج سياسي تحولي ينقل برامج عمل الدولة إلى مسار تفاعلي مع المتغير المرحلي الطارئ من جهة، ومع مبادئ الثورة اليمنية وأهدافها من جهة أخرى وهي الفكرة التي ذهب إليها الرئيس علي عبدالله صالح في مقدمة «الميثاق الوطني» بقوله: «لقد كان في طليعة همومي، منذ الأيام الأولى لتحملي أمانة قيادة شعبنا المؤمن الصادق، أن أحرص على صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه، وأهداف ثورته»..لكن بالعودة إلى التصورات السياسية التي عرضها الرئيس علي عبدالله صالح في ديباجة قراره الجمهوري رقم «5» لسنة 1980، نقف على قراءة واضحة لأهداف الميثاق الوطني، ومنها التركيز على:

- تعزيز الوحدة الوطنية بفكر وطني يقوم على أساس الجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- ملء الفراغ السياسي بفكر وطني متكامل تتحدد به المناهج السياسية للدولة والقوى الوطنية معا.
- تحصين الشعب اليمني من التيارات الفكرية الدخيلة.
- تنفيذ مبادئ وأهداف الثورة السبتمبرية وجعلها واقعا ملموسا يعيشه جميع أبناء المجتمع.
- تحقيق التواصل الحضاري بين الموروث التاريخي وضرورات الحاضر وتطلعات المستقبل.
- تحقيق الأمن والاستقرار من خلال توحيد جميع الطاقات في إطار فكري سليم.
- إضفاء شرعية جماهيرية على نظام الحكم وكسب ثقة الجماهير بالدولة وتلاحمها معها.

ومما يجدر ذكره هو أن الميثاق الوطني يرتكز في رؤاه المستقبلية على «الحقائق الخمس».

ثانيا: المؤتمر الشعبي العام- وحدة الأداة.

الرئيس علي عبدالله صالح رجل لايمكن عده ضمن الزعامات التقليدية المقلدة لتجارب الغير، والتي تخشى على نفسها من التقلبات السياسية العصرية، وثقافاتها المتجددة، فهو لا يؤمن بنظرية التماثل السياسي ويعتقد أن لكل بلد خصوصياته التي تملي عليه إعادة تقويم كل ما يقع بين يديه من تجارب الآخرين، ومن ثم تكييف ما يلائم منها واقعه اليمني، وطبيعة الجاهزية التي تتشكل بها القوى الوطنية على ساحة العمل السياسي.. لذلك عمل الرئيس صالح على توأمة مشروع الميثاق الوطني بمشروع إقامة المؤتمر الشعبي العام وربط الاثنين بأواصر علاقة جدلية ومصيرية، ترهن مستقبل عمل كل منهما بالطرف الآخر من معادلة البرنامج السياسي الوطني، فالميثاق الوطني لا يمكن أن يبصر النور بغير مصادقة المؤتمر الشعبي العام عليه، حتى لو تمت المصادقة ببقى مجرد فكر تنظيري مدون مالم يجد الأداة والوسيلة المناسبة التي تنقله إلى واقع عملي معاش، تتمثل فيه تطلعات الجماهير اليمنية وتطلعاتها وهو الدور الذي سيؤديه المؤتمر الشعبي العام، بوصفه " أسلوب للعمل السياسي يضم ممثلين عن الشعب بمختلف فئاته الوطنية ضمن منهج فكري عام يجسده الميثاق الوطني.. وفقا للتعريف السابق الذي صاغته لجنة التصور للعمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام تتبلور الحقيقة الأخرى من الطرف الثاني للمعادلة، مفصحة عن حجم العلاقة الجدلية بين الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام والتي توزن مشروعية كينونة المؤتمر بمقدار تمثيله لعقيدة وفكر وإرادة الجماهير اليمنية، وبمستوى نجاحه في تحقيق الطموحات وتلبية الحاجات الشعبية التي يمثل جميع فئاتها، وشرائحها الاجتماعية، ولا شك أنه بغير ذلك التجسيد الحي للمبادئ الميثاقية يفقد مشروعيته ويلغي أسباب وجوده، فلا حاجة للمؤتمر الشعبي العام إذا ما تغيب الميثاق الوطني عن ساحته، ولا ضرورة أو أهمية للميثاق الوطني بدون الوسيلة السياسية التي تنفخ فيه الحياة على أرض الواقع.. ومن الواضح أن تلك الجدلية تعد بمثابة الجسر الذي عبر عليه المؤتمر الشعبي العام إلى الألفية الثالثة، وكلمة السر لفتح آفاق الدولة اليمنية الحديثة أمام أبناء الشعب اليمني كانت لدى الرئيس علي عبدالله صالح.

- الإعداد والتحضير للمؤتمر الشعبي العام.

- انطلاقا من طابع العلاقة الجدلية التي أسسها الرئيس علي عبدالله صالح بين الميثاق الوطني والأداة السياسة المنفذة لبرامجه والمشرفة على تطبيقه وعدم الإخلال بمبادئه، نص القرار الجمهوري رقم «5» لسنة 1980م على أن تعقب مرحلة صياغة مشروع الميثاق الوطني بشكله النهائي والرفع به إلى رئيس الجمهورية مرحلة جديدة يتم توجيه الدعوة فيها لعقد " المؤتمر الشعبي العام" ولما كانت القوى الوطنية مشتتة التوجهات، ومتنافرة مع بعضها البعض، وعلى غير هدى أو دراية من أي مناهج سياسية واضحة، عمل الرئيس علي عبدالله صالح على بذل جهود حثيثة وجبارة للالتقاء بممثلي مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وعقد في شهر أغسطس 1980م لقاءات موسعة مع رؤساء القبائل أكد فيها على «أن يتحمل كل اليمنيين مسئولياتهم في القضاء على التخلف الموروث من عهد الأئمة، ويجب على المشائخ كغيرهم من اليمنيين المساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي وتعزيز الوحدة الوطنية».. وهدفت تلك اللقاءات الفردية والجماعية التمهيد للمشروع الوطني العملاق «المؤتمر الشعبي العام» وتذليل أية صعوبات قد تنجم عن الفهم الخاطئ أو الرؤى الضيقة التي غالبا ما تعرضت لمطباتها التجارب المماثلة، إلا أن الأمر من بعد ذلك اختلف كثيرا، ووجدت أفكار الرئيس أصداء واسعة جدا عند تلك القوى التي رأت في مشروع الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام مساحة كبيرة من الديمقراطية التي قد تستفيد منها في تفعيل عملها ونشاطها السياسي تحت عباءة المؤتمر الشعبي العام وستكون أيضا الفرصة التي يمكن استثمارها في إخراج برامجها إلى ضوء الشمس، في الوقت الذي سيكسب بها الرئيس علي عبدالله صالح شيئا من الاستقرار الداخلي الذي يكفل له التوسع في الأنشطة التنموية والإنمائية للوطن اليمني..

وتأكيداً على هذا التوجه الديمقراطي أصدر الرئيس قانون الانتخابات بالقرار الجمهورية رقم « 29» لسنة 1980م بتاريخ 12 أغسطس 1980م وتلى ذلك ببضعة أشهر إصدار القرار الجمهوري رقم « 19» لسنة 1981م والذي قضى بتحديد عدد أعضاء المؤتمر الشعبي العام الذين سيضطلعون بمهمة إقرار مشروع " الميثاق الوطني" بعدد «1000» ألف شخص، منهم « 700» يتم انتخابهم من قبل المواطنين من جميع أنحاء الجمهورية، بحسب دوائرهم الانتخابية اضافة الى «300» عضو يتم تعيينهم بقرار جمهوري.. وقد صدر قرار بذلك في 19 أكتوبر 1981م.. بعد أسبوعين من مصادقة لجنة الحوار الوطني على مشروع «الميثاق الوطني».

كذلك وجه الرئيس علي عبدالله صالح رسالة إلى رئيس وأعضاء لجنة الحوار الوطني تم تكليفهم بالإعداد والتحضير لعقد المؤتمر العام وكانت مؤرخة في 1982/3/13م.. وبناء على ذلك باشرت اللجنة أعمالها اعتبارا من 1982/4/11م وأخذت تعد اللائحة المنظمة لأعمال وجلسات المؤتمر.. وبعد أن أنجزت مهمتها اطلعت رئيس الجمهورية على نتائج الأعمال التي توصلت إليها، وعقب ذلك إصدار القرار الجمهوري رقم «54» لسنة 1982م.. داعيا فيه المؤتمر الشعبي العام للانعقاد في 24 أغسطس 1982م وحدد أمامه إنجاز مهمتين رئيسيتين، الأولى إقرار الميثاق الوطني، والثانية تحديد أسلوب العمل السياسي لتطبيق الميثاق الوطني في المرحلة القادمة التي تعقب المؤتمر العام الأول.

- انعقاد المؤتمر العام الأول

تلبية لدعوة رئيس الجمهورية، انعقد المؤتمر العام الأول في الفترة «24-29 أغسطس 1982م» في العاصمة صنعاء، تحت شعار: « من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب وأهداف الثورة» وخلال جلسات المؤتمر أقر جميع أعضائه الصيغة النهائية للميثاق الوطني واعتباره المنهج الفكري للعمل الوطني في شتى المجالات في ظل النظام الديمقراطي الشامل.

وتقدمت لجنة التصور للعمل السياسي في جلسة يوم 1982/8/26م بمقترحين: الأول يدعو إلى ضرورة استمرارية المؤتمر الشعبي العام كأسلوب للعمل السياسي، مبررة ذلك بأن استمراريته ستساعد على تعميق الوعي بالميثاق الوطني، وتمكين المواطنين من ممارسة العمل السياسي والتفاعل مع البرامج التنموية للدولة، إضافة إلى ترسيخ القيم الأخلاقية في سلوك الفرد والمجتمع وفقا لمبادئ الميثاق الوطني، وتقييم تجربة العمل السياسي وتأهيل القوى الوطنية لممارسة أفضل الأساليب الديمقراطية.

وتضمن الاقتراح الآخر، فهو أن تنبثق عن المؤتمر الشعبي العام «لجنة دائمة» مؤلفة من « 75» عضوا، ويتم تشكيلها على نفس منوال تشكيل المؤتمر، بهدف أن تكون مسئولة عن قيادة وتوجي